

Distr.: General
29 July 2024
Arabic
Original: English



الدورة التاسعة والسبعون

البند 107 من جدول الأعمال المؤقت**

منع الجريمة والعدالة الجنائية

معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام

ملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 234/77. وهو يعرض الجهود التي يبذلها معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أجل النهوض بالإطار الإقليمي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ودور المعهد في تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في سياق إقامة العدل. ويصف التقرير الصلات بين عمل المعهد وإعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو يتناول أيضاً بالتفصيل إعادة هيكلة المعهد التي اضطلع بها من أجل تعزيز تقديم الخدمات، والجهود التي يبذلها المعهد من أجل تأمين التمويل لعملياته.

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في 27 آب/أغسطس 2024.

** A/79/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

1- أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 234/77، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار يتضمن توصيات بشأن مواصلة تعزيز قدرات معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (المعهد). وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يعزز الترويج للتعاون والتنسيق والتأزر على الصعيد الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة، وبخاصة في بُعدها العابر للحدود الوطنية. وإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود لتعبئة الموارد المالية الضرورية لاحتفاظ المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتمكينه من العمل بفعالية من أجل الاضطلاع بالواجبات المنوطة به، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للمعهد للفترة المقبلة، وكُرِّرت طلبها إلى الأمين العام في قرارها 197/75 أن يكتف الجهود المبذولة لاستتفار كل الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي والتقني الضروري إلى المعهد لتمكينه من إنجاز ولايته.

2- ويقدم التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في الفترة من حزيران/يونيه 2022 إلى أيار/مايو 2024. وفي تحول استراتيجي، نفذ المعهد أنشطته عبر الإنترنت في مجالات مواضيعية مختارة من إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما أتاح للمعهد توسيع نطاق عمله ليشمل جميع مناطق أفريقيا، وخصوصاً الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية، بهدف الترويج للتعاون والتنسيق والتأزر على الصعيد الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة. وقد حُلَّت النهج القائمة على استخدام الإنترنت، والتي اقتضتها جائحة كوفيد-19 العالمية، بفعالية محل الاجتماعات الحضورية التقليدية، التي كان المعهد يستخدمها في السابق في تسير عملياته ومواصلة بلورتها وتعزيزها. وعلى الرغم من أن الوصول الرقمي في أفريقيا ليس موزعاً بصورة متساوية، فإن نسبة التغطية بالإنترنت في معظم البلدان الأفريقية بلغت، في وقت إعداد هذا التقرير، أكثر من 70 في المائة، ووجد المعهد خلال عمله أن الفئات المستهدفة لم تواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى الأنشطة المنفّذة عبر الإنترنت. كما يسلط التقرير الضوء على الإصلاحات التي أجراها المعهد في مجالي الحوكمة والإدارة، والتي تعد دليلاً على التزامه بتجديد صورته وإعادة تنشيط نفسه من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية، وعلى الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المالية والدعم من منظومة الأمم المتحدة.

3- ويقدم التقرير أيضاً لمحة عامة عن المجالات المواضيعية التي تغطيها أنشطة المعهد التدريبية المنفّذة عبر الإنترنت، بما في ذلك تزايد الجريمة المنظمة، وارتفاع مستويات العنف، والأسباب الجذرية للجريمة مثل الفقر والبطالة، والجريمة السيبرانية، وزيادة التطرف، ويعرض مقترحات قدمها الخبراء والمشاركون بشأن سبل المضي قدماً، بغية الترويج للتعاون والتنسيق والتأزر على الصعيد الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة، وتعزيز النهج التعاوني الذي يتبّعه المعهد، ووضع حلول لبعض المشاكل التي لا تزال تعاني منها أفريقيا.

ثانياً - الحوكمة والإدارة

4- في 1 آذار/مارس 2023، تولى المدير العام الجديد للمعهد منصبه. وأجري استعراض للصكوك القانونية الخاصة بالمعهد، مثل النظام الأساسي المنشئ للمعهد، والنظامين الإداري والأساسي للموظفين، والنظام الداخلي لمجلس الإدارة، والقواعد المالية، وجرى تحديث هذه الصكوك وتوحيدها ومواءمتها مع نظيرتها المطبّقة في المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى بهدف تعزيز الشفافية وضمان الامتثال الكامل للمعايير الدولية. وقد استعرضت اللجنة الاستشارية التقنية، وهي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة، هذه الوثائق واعتمدها المجلس في دورته العادية الثانية عشرة، التي عُقدت في أديس أبابا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

5- وفي أعقاب هذا الإصلاح المؤسسي، لا يزال مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هو الهيئة الإدارية الرئيسية للمعهد، وهو مكلف بضمان التزام الحكومات المعنية بتقديم الموارد المالية، وتحديد معالم التوجه الاستراتيجي ووضع الالتزامات السياسية بشأن عمليات المعهد وأنشطته. أما الأجهزة الأخرى فهي مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية التقنية والأمانة. وتتماشى هذه التغييرات مع توصيات خبراء اللجنة الذين أجروا مراجعة للمعهد وقدموا بعض مقترحات الإصلاح. واعتمد هيكل وتسميات جديدة لمكتب المدير العام ومديريتين تقنيتين؛ ويتألف هذا الهيكل الجديد من المدير العام ونائب المدير العام ومدير التدريب والبرامج ومدير البحوث والتوثيق والموظف الإداري/المالي. وفي إطار هذا الهيكل، يمكن إنشاء أقسام تقنية، رهنا بموارد المعهد وحجم أنشطته، بهدف تحسين تمكين الموظفين وتنظيم الخدمات على السواء. ولم تستتبع إعادة التنظيم استحداث وظائف جديدة (للاطلاع على تفاصيل ملاك الموظفين، انظر الجدول 5 أدناه).

6- وقد وضع المعهد خطته الاستراتيجية وبرنامج عمله للفترة 2024-2028 واعتمدهما، مستهدفا مواضيع مختارة من إعلان كيوتو ومبادرات الاتحاد الأفريقي. وقد وُضعت الخطة واعتمدت في سياق معقد وصعب، ولا غنى عن الالتزام الكامل من الدول الأعضاء والجهات الشريكة الأخرى من أجل تنفيذها بنجاح.

ثالثا - البرنامج الفني والأنشطة الفنية

ألف - أنشطة المعهد

7- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ المعهد الأنشطة التالية:

(أ) في تشرين الأول/أكتوبر 2022، شارك المعهد في اجتماع دولي للخبراء بشأن تعزيز المساعدة التقنية من أجل الحد من معاودة الإجرام، عُقد في مقر معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين في طوكيو. وعرض معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين النتائج التي توصل إليها من المشروع المسمى "العودة من السجن إلى البيت"، الذي يهدف إلى الحد من معاودة الإجرام؛

(ب) قدّم المعهد ورقة عن الحالة الراهنة لجرائم المخدرات في أفريقيا الناطقة بالفرنسية والتدابير المضادة ذات الصلة في الحلقة الدراسية بشأن العدالة الجنائية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية التي عقدتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في طوكيو في شباط/فبراير - آذار/مارس 2023؛

(ج) بدأ المعهد في إعداد قاعدة بيانات للخبراء في مجال العدالة الجنائية في المؤسسات في البلدان الأفريقية، للاستخدام الداخلي. كما أرسلت طلبات للحصول على بيانات إحصائية وطنية عن الجريمة إلى جميع الدول الأفريقية؛

(د) قدّم المعهد، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ورقة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الندوة السنوية لأعضاء النيابة العامة، التي قام مدير النيابة العامة في أوغندا بتنظيمها في نيسان/أبريل 2023 في كامبالا بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كامبالا؛

(هـ) في أيار/مايو 2023، عقد المعهد مؤتمره الأول عن بُعد للبلدان الناطقة بالفرنسية حول موضوع "غسل الأموال وتمويل الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا: الحالة الراهنة والتحديات والفرص المستقبلية". وضم المؤتمر خبراء ومسؤولين حكوميين من بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، والجزائر، والسنغال، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، ومالي، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، وممثلين عن المنظمات الدولية العاملة في المنطقة، لمناقشة وتطوير استراتيجيات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكان الهدف هو توفير منصة لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات في مجال منع هذه الجرائم

ومكافحتها، وتعزيز قدرات الدول الأفريقية على كشف الجرائم المالية وملاحقة مرتكبيها قضائياً ومعاقبهم. وإضافة إلى ذلك، سعى المؤتمر، من خلال تسليط الضوء على الصلة بين هذه الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، إلى تعزيز نهج متكامل ومتعدد الأبعاد يضمن تحقيق التوازن بين السياسات الرامية إلى تعزيز سلطات إنفاذ القانون وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تعزيز قدرة المجتمعات الأفريقية على الصمود في مواجهة هذه التهديدات؛

(و) في حزيران/يونيه 2023، شارك المعهد بصفة مراقب في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد التابع لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي عُقد في فيينا؛

(ز) في تموز/يوليه 2023، عقد المعهد مؤتمره الثاني عن بُعد المعنون "الاختصاصات القضائية في الملاحقة القضائية لجرائم الإرهاب وحياسة الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة والمعاينة على تلك الجرائم: ما هو موقع القانون الدولي؟". وشارك في هذه الفعالية ممثلون عن السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ومحامون من بنن، وتونس، والجزائر، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والمغرب. وناقش المشاركون تزايد انتشار الإرهاب في أفريقيا والعالم، وسلطوا الضوء على حوادث عنف وإرهاب محددة في بوركينا فاسو والكاميرون ومالي والنيجر، فضلاً عن تورط جماعات مثل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وحركة الشباب. وشدد المشاركون على الطابع عبر الوطني للإرهاب وما يرتبط به من اتجار غير مشروع بالأسلحة، والذي يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدوليين. وسلط المؤتمر الضوء على الحاجة إلى اتخاذ تدابير متينة لمكافحة هذه المسائل، بما في ذلك التدابير الوقائية والقلمية، وأهمية التعاون الدولي والأطر القانونية، واعتماد الاتفاقيات والمعاهدات العالمية؛

(ح) في أيلول/سبتمبر 2023، وبناء على دعوة من المغرب، أجرى المعهد بعثة استكشافية إلى البلد بغية دعمها في مشروعها الرامي إلى إنشاء مرصد مغربي للجريمة، يكون مقره داخل وزارة العدل؛

(ط) في أيلول/سبتمبر 2023 أيضاً، استضاف المعهد المؤتمر الدولي الثالث عن بُعد المعنون "الاختصاصات القضائية في الملاحقة القضائية لجرائم الإرهاب وحياسة الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة والمعاينة على تلك الجرائم: ما هو موقع القانون الدولي؟". وأُعيد النظر في موضوع المؤتمر الأول المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن هذه المرة لصالح بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وكان من بين المشاركين موظفون مكلفون بإنفاذ القانون ومسؤولون قضائيون وأكاديميون وممثلون عن المجتمع المدني من أوغندا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسيشيل، وكينيا. ويعكس هذا النهج الشامل ما يبداه المعهد من تقانٍ ثابت في تعزيز الحوار الدولي حول هذه المسائل؛

(ي) قدّم المعهد ورقة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بنظم العدالة الجنائية في البلدان الأفريقية وأهمية أنشطة بناء القدرات ذات الصلة، وذلك في إطار فعالية جانبية عقدها معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين في الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي عُقد في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر 2023، تناولت موضوع تعزيز التكامل من خلال بناء القدرات والتعاون؛

(ك) في شباط/فبراير 2024، عقد المعهد المؤتمر الدولي الرابع عن بُعد حول الملاحقة القضائية لجرائم الإرهاب وحياسة الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بعنوان "عملية المحاكمة وموقع القانون الدولي"، والذي ضم مشاركين من أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وسيشيل، وكينيا. وبحث المؤتمر الصلات الهامة بين الأنشطة الإرهابية وحياسة الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وقَّيم أثرها على الأمن الوطني والدولي. وحدد المؤتمر المؤسسات المختصة داخل النظم القضائية

الأفريقية المعنية بملاحقة مرتكبي الجرائم قضائيا ومحاكمتهم، من أجل ضمان أن الضمانات الإجرائية أثناء التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات تتوافق مع القانون الدولي. وإضافة إلى ذلك، أكد المؤتمر أهمية التعاون القضائي الدولي في تعزيز تدريب القضاة والمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الإرهاب. وحلّ المؤتمر أيضا ظروف احتجاز الأفراد المدانين، واستكشف آفاق إعادة تأهيلهم اجتماعيا. وإضافة إلى ذلك، شجعت هذه الفعالية المشاركة الأكاديمية من خلال تحفيز الأساتذة والطلاب والباحثين في الجامعات على تدارس العمليات القانونية المتصلة بجرائم الإرهاب والأسلحة النارية. وأدلى المؤتمر الوعي بتأثير الإرهاب والاتجار بالأسلحة النارية على الأمن، وأوضح اختصاصات وأساليب تشغيل المحاكم التي تتعامل مع هذه الجرائم. كما قيّم المؤتمر مدى توافق تدابير التصدي القضائية مع القانون الدولي، وحدّد التحديات القائمة، وقدم نصائح من أجل تدريب المهنيين القانونيين في مجال مكافحة الإرهاب على نحو أفضل. وإضافة إلى ذلك، بحث المؤتمر المسائل المتعلقة بإعادة تأهيل الجناة، ونظر في مواءمة نظم الملاحقة والقمع القضائية مع الممارسات الدولية. ويهدف المؤتمر، من خلال تناول هذه المجالات، إلى تعزيز الأطر القانونية وتحسين التعاون القضائي وتعزيز فعالية مكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة النارية على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ل) في نيسان/أبريل 2024، عقد المعهد المؤتمر الدولي الخامس عن بُعد. وكان الهدف من المؤتمر هو تعزيز تبادل الأفكار ومشاركة المعارف، والاطلاع على آخر التطورات المتعلقة بوصول الجميع إلى العدالة، والمساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية ومنطقة المغرب العربي. وناقش المشاركون من بنن والكاميرون والكونغو والمغرب والنيجر أهمية الوصول المجاني إلى العدالة كحق أساسي، ومبادئ المساواة أمام القانون، وافتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة محايدة. وأشار المشاركون إلى أن العديد من البلدان الأفريقية لا تزال تواجه تحديات. وعلى الرغم من التصديق على العديد من الصكوك الدولية والإقليمية، فإن التنفيذ الفعلي للالتزامات لا يزال غير كافٍ في كثير من الأحيان. وقد أدت الحواجز الاقتصادية ونقص الموارد والتفاوتات الجغرافية إلى تعقّد وصول العديد من المواطنين إلى المساعدة القانونية العالية الجودة. ولذلك دُعيت الحكومات إلى توفير المساعدة القانونية وضمان أن يتمكن جميع المواطنين، بصرف النظر عن وضعهم المالي، من الدفاع عن حقوقهم في المحاكم. وكانت مسألة جودة التمثيل القانوني نقطة أخرى تناولتها المناقشة. وهناك عدة عوامل تؤثر على كفاءة المحامين وفعاليتهم، مثل التدريب الذي يتلقونه وعبء العمل الواقع على عاتقهم ونزاهة النظام القضائي. وقد أضرّ النقص المزمّن في تمويل المساعدة القانونية بجودة الخدمات وأيضاً بمبدأ المساواة في وسائل الدفاع، الذي يعتبر أساسيا للمحاكمة العادلة. وشدّد المشاركون على أن المحامين يجب أن يكونوا قادرين على ممارسة مهنتهم دون خوف من الانتقام، لكنهم يواجهون التهديد والترهيب بل وحتى العنف في العديد من البلدان. ورُئي أن إجراء تقييم شامل لآليات التمثيل القانوني والمشاكل التي تواجهها مهنة المحاماة أمر ضروري لتحسين المساعدة التقنية وتعزيز قدرة المحامين على الدفاع عن حقوق المواطنين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً؛

(م) في أيار/مايو 2024، شارك المعهد في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقدم المعهد عرضاً إيضاحياً في حلقة العمل السنوية لمعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن الضمانات القانونية لضحايا الجريمة. وإضافة إلى ذلك، قدم المعهد عرضاً إيضاحياً عن الجهود المبذولة للحد من معاودة الإجرام من خلال المساعدة التقنية، وذلك في فعالية جانبية نظّمها معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين.

باء - تعميم المعلومات والتعاون

8- عزّز معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وحدته المكلفة بتجهيز المعلومات، والتي تتولى أيضاً تأمين التخزين والنشر لضمان إدارة المعلومات بصورة ملائمة. وأدى استخدام الموارد الرقمية إلى تغيير

طبيعة وعمليات التواصل مع شركاء المعهد. كما أدت تقنيات المعلومات والاتصالات، بوصفها عنصرا حاسما في الإدارة، إلى تحسين اتصال المعهد بالإنترنت تحسينا كبيرا، مما مكّنه من تقديم ردود على الطلبات المعلقة في الوقت المناسب وتلبية احتياجات الوكالات الشريكة من المعلومات. وقد نوّع المعهد قنوات اتصاله، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وحسّن من وسائل تعميم المعلومات عبر الإنترنت آنيا.

9- وخدّث الموقع الشبكي الخاص بالمعهد، والذي أصبح الآن مركزا رئيسيا للمعلومات وآخر التطورات، وأعيدت هيكلته ليبين التطورات التي شهدتها المعهد. ويكتسي إبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع ومشاركتهم أهمية حيوية، مما يؤكد دورهم الأساسي في تقدّم المعهد.

10- وأصبحت الرسالة الإخبارية للمعهد الآن ثنائية اللغة، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وتصدر على أساس ربع سنوي بغرض نشر المعلومات وتعزيز العلاقات.

11- وحسّن المعهد، في سياق ما اضطلع به من إصلاح مؤسسي، أساليب عمله بغرض توعية الشركاء الحاليين والجدد، بسبل منها استخدام منصته الرقمية في إطلاق الدعوات إلى تقديم الطلبات.

12- ويعمل المعهد على إنشاء مكتبة رقمية من أجل إتاحة موارده، بما في ذلك الإصدارات الفصلية السابقة من نشرته الإخبارية، ع الإنترنت. ويواصل المعهد استخدام أدوات البث الإعلامي المباشر، مثل موقع يوتيوب والمنصات المماثلة.

رابعاً - التعاون الدولي والشراكات

13- أقام المعهد علاقات تعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة. واتفق المعهد والمنسق المقيم ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أوغندا على خطة عمل لإجراء دراسة استقصائية على مستوى القارة لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة في أفريقيا، مع تسليط الضوء على دور الشرطة وسلطات إنفاذ القانون، وذلك لأغراض جمع الأموال في مجال البحوث. وهناك مناقشات جارية مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في أوغندا بهدف إقامة شراكة لتنفيذ البرامج المشتركة.

14- وعزّز المعهد أيضا تعاونه مع المعاهد الأخرى في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويواصل المعهد عمله في هيئة تحرير الرسالة الإخبارية PNI Newsletter، التي تحتوي على معلومات تتعلق بالأنشطة المؤسسية لأعضاء الشبكة، مما يدعم ظهور معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

15- وفي حزيران/يونيه 2023، عُقد مؤتمر عن بُعد، بالتعاون مع المعهد الوطني للعدالة بالولايات المتحدة الأمريكية، حول استكشاف مجالات التعاون في البرامج المشتركة، بما في ذلك مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وأعاد الاجتماع تنشيط المناقشة بشأن مشروع إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

16- وفي حزيران/يونيه 2023، طلب معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، ومقره في تورين بإيطاليا، من معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أن يكون جزءا من فريق عمل من الخبراء المسؤولين عن دراسة أثر التكنولوجيات الجديدة على إعادة تأهيل السجناء والحد من معاودة الإجرام. وقدم المعهد عرضا إيضاحيا عن أفضل الممارسات والتجارب التي أجرتها الدول الأفريقية وكيف أدمجت تكنولوجيا المعلومات في تدريب السجناء وتأهيلهم.

- 17- واستحدث المعهد مبادرات جديدة ترمي إلى تعزيز إقامة العدل في أفريقيا بالتعاون مع جمعية القانون الأوغندية، تشمل خططا لتنفيذ سلسلة من الأنشطة المشتركة تهدف إلى الجمع بين جميع الجهات الفاعلة في قطاع العدالة الجنائية سنويا لمناقشة مسائل مواضيعية مختلفة.
- 18- وواصل المعهد أيضا تعزيز تعاونه مع الأوساط الأكاديمية. وفي عام 2016، بدأ التعاون مع كلية الحقوق بجامعة برمنغهام بشأن مشروع تنظيم الموجودات الرقمية. وفي تموز/يوليو 2023، تعاون الكيانان في حلقة عمل بشأن النهج المحلية المتبعة في تنظيم الموجودات الرقمية والذكاء الاصطناعي في أفريقيا. وكان أحد أهداف حلقة العمل هو التخطيط لعقد مؤتمر مع بلدان أفريقية مختارة في عام 2025 لتقييم التقدم المحرز في إعلان كمبالا المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن تنظيم العملات المشفرة وسلسلة الكتل (تكنولوجيات السجل الرقمي) في أوغندا ومتابعته (2017) وسياسة تطبيقات التكنولوجيا المالية (2019)، بعد أن قدّمهما إلى وزارة المالية الأوغندية فريق عمل المعهد عضو فيه.
- 19- كما ينظم المعهد وجامعة برمنغهام فعالية التخطيط الثانية لمؤتمر بشأن النهج المحلية لتنظيم الموجودات الرقمية والذكاء الاصطناعي في أفريقيا، بمشاركة هيئة تنظيم التمويل المتناهي الصغر الأوغندية وأعضاء فريق العمل الوطني المعني بتنظيم الموجودات الرقمية.
- 20- وفي عام 2023، أجرى وفد من جامعة نورث كارولينا المركزية في الولايات المتحدة زيارة عمل إلى أمانة المعهد. وهدفت الزيارة إلى دراسة آفاق التعاون في مجال مكافحة العنف في إطار المجتمع المحلي والتشدد والتطرف العنيف، وتغير المناخ وآثاره على الجريمة في أفريقيا، وغيرها من المواضيع ذات الصلة بولاية المعهد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المناقشات بين الكيانين مستمرة بهدف توقيع مذكرة تفاهم.
- 21- وفي آب/أغسطس 2023، قاد عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة ماكيري في كمبالا وفدا من الكلية في اجتماعات في المعهد للنظر في سبل التعاون المتاحة للعمل على المواضيع التي تحظى باهتمام مشترك. وعقب المناقشات، اتفق الطرفان على إجراء دراسة بشأن تداول المخدرات وتعاطيها بصورة غير مشروعة في المدارس والجامعات. وقد وُضع الإطار المرجعي، وتجري حاليا دراسة مذكرة تفاهم من أجل تحديد شروط تنفيذ المشروع وتوفير التمويل المناسب.

خامسا - التمويل والدعم

- 22- في فترة السنتين 2022-2023، بلغ مجموع إيرادات المعهد 2 004 141 دولارا. وتألف هذا المبلغ من مصادر التمويل التالية: الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء (1 653 461 دولارا)؛ المنحة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المعهد (297 000 دولار)؛ والإيرادات الأخرى (إيرادات الإيجار) (53 680 دولارا).
- 23- ويبين الجدول 1 مجموع الإيرادات الواردة في فترة السنتين 2022-2023 البالغة 2 004 141 دولارا، مقارنة بإيرادات فترة السنتين 2020-2021 البالغة 2 514 458 دولارا.

الجدول 1

ملخص الإيرادات الواردة في فترة السنتين 2022-2023، مقارنة بفترة السنتين 2020-2021

(بدولارات الولايات المتحدة)

2021-2020		2023-2022		
النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	المصدر
80	2 011 622	82,5	1 653 461	الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء
13	316 732	14,8	297 000	المنحة المقدمة من الأمم المتحدة
7	186 104	02,7	53 680	الإيرادات الأخرى
	2 514 458		2 004 141	مجموع الإيرادات

24- ويبين الجدول 2 إجمالي دخل المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2024، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.

الجدول 2

ملخص الإيرادات الواردة، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2024

(بدولارات الولايات المتحدة)

كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2023		كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2024		
النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات	المبلغ	المصدر
84,6	446 036	32,4	47 455	الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء
13,5	71 250	50,5	73 800	المنحة المقدمة من الأمم المتحدة
01,9	10 214	17,1	25 008	الإيرادات الأخرى
	527 500		146 263	مجموع الإيرادات

ألف- الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء

25- خلال فترة السنتين 2022-2023، تلقى المعهد اشتراكات مالية سنوية مقررة من الدول الأعضاء مقدارها 1 653 461 دولارا. وفي المجموع، سددت 4 دول من أصل 29 دولة عضوا اشتراكاتها المقررة، وسددت 8 بلدان متأخراتها.

الجدول 3

توزيع الاشتراكات الواردة في فترة السنتين 2022-2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد	الاشتراك السنوي المقرر للفترة المتأخرات المدفوعة في الفترة 2023-2022	المدفوعات المسبقة	إجمالي المبلغ المدفوع في الفترة 2023-2022
أوغندا	60 322,00	—	92 533,10
تنزانيا (جمهورية-المتحدة)	49 606,07	—	74 409,07
جمهورية الكونغو الديمقراطية	50 066,00	—	200 251,50
ميشيل	25 034,00	—	50 067,00

البلد	الاشتراك السنوي المقرر للفترة المتأخرات المدفوعة 2023-2022	المدفوعات في الفترة 2023-2022 المسبقة	إجمالي المبلغ المدفوع في الفترة 2023-2022
كينيا	—	60 316,50	60 316,50
ليبيا	—	678 615,00	678 615,00
المغرب	—	150 790,50	150 790,50
ملاوي	—	14 366,55	14 366,55
نيجيريا	—	332 111,58	332 111,58
المجموع	185 028,07	1 436 221,63	1 653 460,80

26- وفي نفس الفترة، سددت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشيل بالكامل اشتراكاتها المالية السنوية المقررة للفترة 2023-2022 ومتأخرات من الأعوام السابقة. وسدد كل من كينيا وليبيا وملاوي والمغرب ونيجيريا جزءا من المتأخرات المستحقة.

27- وفي 31 أيار/مايو 2024، بلغ مجموع الاشتراكات المالية السنوية المقررة المتوقعة من الدول الأعضاء 26 مليون دولار للفترة 2024-1989؛ وبورود مبلغ 8,9 مليون دولار، أصبح الرصيد غير المسدد 17,1 مليون دولار.

28- ومنذ عام 2021، شهد انخفاض في تحصيل الاشتراكات المالية السنوية المقررة من الدول الأعضاء، على النحو المبين من خلال الأرقام التالية: في عام 2021، ورد 1,6 مليون دولار؛ وفي عام 2022، ورد 798 000 دولار؛ وفي عام 2023، ورد 854 772 دولار؛ ومن كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2024، ورد 47 455 دولار.

باء - منحة الأمم المتحدة

29- خلال فترة السنتين 2020-2021، بلغت منحة الأمم المتحدة للمعهد 316 732 دولارا، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها المعهد إلى الجمعية العامة للنظر في زيادة المنحة إلى مستويات كافية لتلبية احتياجات المعهد من الموظفين الأساسيين من الفئة الفنية ليتسنى له الوفاء بولايته.

30- وخلال فترة السنتين 2022-2023، تلقى المعهد 297 000 دولار. ويمثل ذلك انخفاضا عن مبالغ المنح الواردة في فترات السنتين 2016-2017 (300 365 دولار)، 2018-2019 (191 338 دولارا) و2020-2021 (316 732 دولارا). وقد استُخدم مبلغ المنحة المخفّض لتغطية تكاليف وظائف المدير العام والموظف الإداري/المالي (الذي عمل كمدير بالنيابة من عام 2022 إلى شباط/فبراير 2023) والاستشاريين الذين عُيّنوا للاضطلاع ببعض الأنشطة في غياب الموظفين من الفئة الفنية. وإذا عمل المعهد بكامل طاقته، فسوف يحتاج إلى خمسة موظفين من الفئة الفنية، على النحو المبين في الجدول 5 أدناه.

31- وفي نفس الفترة، عيّن المعهد مديرا عاما له، وذلك بسبب ما شهدته من تحسّن في تحصيل الاشتراكات من الدول الأعضاء مقارنة بالسنوات السابقة. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في مساهمات الدول الأعضاء في الفترة من عام 2022 إلى منتصف عام 2024، استكمل المعهد تعيين كل من نائب المدير العام ومدير التدريب، اللذين كانا في وقت إعداد هذا التقرير قد باشر العمل بالفعل أو كانا على وشك مباشرة العمل. ومن ثم، هناك حاجة إلى زيادة المنحة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الجدد من الفئة الفنية.

32- ويبين الجدول 4 النفقات على تكاليف موظفي المعهد التي دُفعت من منحة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين 2022-2023، ويبين الجدول 5 النفقات المقترحة لفترة السنتين 2024-2025.

الجدول 4

تكاليف الموظفين الفعلية المدفوعة خلال فترة السنتين 2022-2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	المرتّب بحسب الرتبة/الدرجة	مدفوع في عام 2022	مدفوع في عام 2023	مجموع المبالغ المدفوعة خلال فترة السنتين 2022-2023
المدير العام	مد-1/درجة أولى	—	88 874	88 874
موظف إداري/مالي	ف-3/درجة عاشر	49 805	80 264	130 069
موظفو الدعم		95 325		95 325
المجموع		145 130	169 138	314 268

الجدول 5

تكاليف الموظفين المقترحة للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا لفترة السنتين 2024-2025

(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	المرتّب بحسب الرتبة/الدرجة	المرتّب المقترح لفترة السنتين 2024-2025
المدير العام	مد-1/درجة سادسة	245 385
نائب المدير العام	ف-5/درجة أولى	203 616
مدير التدريب والبرامج	ف-4/درجة ثانية	169 470
مدير البحوث والتوثيق	ف-4/درجة ثانية	169 470
موظف إداري/مالي	ف-3/درجة ثانية	140 364
المجموع		928 305

جيم - الإيرادات الأخرى

33- لم يعد المعهد يتلقى إيرادات من القوائد المصرفية ودفعات عربون الاستئجار، على نحو ما أبلغ به في فترة السنتين السابقة (2020-2021)، لعدم وجود أموال يمكن استثمارها كإيرادات ثابتة ولعدم وجود أراض إضافية للتأجير. وكما كان الحال في فترة السنتين السابقة، لم ترد إيرادات أخرى إلا من إيجار الأرض (من الأراضي المؤجرة بالفعل) والإيجارات (من المساكن المخصصة عادة للموظفين من الفئة الفنية، الذين لم يُعيّنوا بعد) وبلغت 53 680 دولاراً، مقارنة بمبلغ 186 104 دولاراً في فترة السنتين 2020-2021.

سادسا - مستقبل المعهد

34- إن مستقبل المعهد مبشر بالخير. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان المعهد قد تمكّن من تعزيز وضعه من حيث الموظفين. فقد انضم إليه المدير العام الفني وغيره من الموظفين الأساسيين من الفئة الفنية أو هم في طور الانضمام. ولذلك، فإن مشكلة نقص الموظفين من الفئة الفنية، والتي تناولتها التقارير السابقة، في طريقها إلى الحل. ولدى المعهد خطة استراتيجية للفترة 2024-2028، يسترشد بها في أنشطته.

35- وعزّز المعهد تحالفه مع المعاهد الشقيقة في شبكة البرامج والجهات الشريكة الأخرى، ولديه العديد من البرامج المشتركة المخطط لتنفيذها. وسعى المعهد إلى زيادة التعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ أنشطته في أفريقيا. كما وسّع المعهد نطاق تعاونه ليشمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي،

وخاصة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بغية المساعدة في معالجة المسائل الملحة المتعلقة بالعنف والتهديدات التي تواجه السلام في القارة الأفريقية.

36- ولا تزال ولاية المعهد واسعة النطاق بما يكفي ليضطلع بدوره كجهة فاعلة رائدة في مجال التدريب وتقديم الإرشادات السياسية فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

37- إن المعهد، بوصفه مركزاً للخبرة في التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها المنطقة، على استعداد لإقامة شراكات مع الدول الأفريقية الأعضاء لبناء نظم عدالة جنائية أكثر مرونة ومتانة يمكنها الصمود في وجه التحديات التي تواجهها القارة حالياً في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك الجريمة المنظمة والعنف السياسي، وانخفاض مستويات التقدم التكنولوجي، ونقص المهنيين المدربين المهرة.

38- والجمعية العامة مدعوة إلى النظر في نداء المعهد بشأن زيادة المنحة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المستوى اللازم لتغطية نفقات المعهد بجميع الموظفين الأساسيين من الفئة الفنية المشار إليهم في الجدول 5 أعلاه، وذلك من أجل مواصلة تنفيذ أنشطته مع تجنب ارتفاع معدل تبديل الموظفين ذوي الخبرة بسبب عدم القدرة على التنبؤ المالي.

39- ويعرب المعهد عن تقديره للدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المتراكمة، ويناشد الدول الأعضاء التي لم تسدد اشتراكاتها بعد أن تفعل ذلك. ومن شأن الدعم التمويلي أن يؤدي إلى تحسين قدرات المعهد وتحويله إلى كيان فعال له جدول أعمال طموح يهدف إلى إصلاح العدالة الجنائية في أفريقيا، مع التركيز على الملاحقة القضائية والتحقيقات وإصدار الأحكام والمؤسسات الإصلاحية بغية معالجة أوجه الضعف في مواجهة اتجاهات الجريمة المستجدة.

40- وتُحث الحكومات في أفريقيا على إجراء إصلاحات قانونية وقضائية للنهوض بأداء نظم العدالة وتحسين نوعية وسرعة تنفيذ عمليات اتخاذ القرارات القضائية.